

تركيا في حالة طوارئ لـ 3 أشهر "حمايةً للييمقراطية"

كتبه فريق التحرير | 21 يوليو 2016



أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حالة الطوارئ في عموم البلاد لمدة 3 أشهر، وذلك بعد فشل المحاولة الانقلابية التي وقعت مساء يوم الجمعة الماضية.

وقال أردوغان في مؤتمر صحفي عقده في القصر الكبير بأنقرة عقب اجتماعين مع مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء، إنه طلب من الحكومة إعلان حالة الطوارئ في البلاد لثلاثة أشهر.

وأضاف الرئيس التركي أن الهدف من إعلان حالة الطوارئ المحافظة على مؤسسات البلاد والمكتسبات، مشيرًا إلى أن هذا الإعلان يأتي للحفاظ على الحقوق والحريات، ولذلك يجب ألا يكون هناك أدنى شك في ذلك.

ومن اليوم الخميس بدأ سريان حالة الطوارئ التي اعتبرها الرئيس التركي متماشية بشكل كامل مع دستور تركيا، ولا تنتهك سيادة القانون أو الحريات الأساسية للمواطنين.

قانون الطوارئ في تركيا

يذكر أن القانون المعني بإعلان حالة الطوارئ صدر في العام 1983، والذي يتألف من 36 مادة تشرح أهداف القانون والأسباب التي تسمح باستخدامه، حيث يمكن إعلان حالة الطوارئ، في حال ظهور

علامات خطر على انتشار تحركات عنيفة تستهدف الحقوق والحريات الأساسية أو النظام الديمقراطي الحر، أو وجود اضطراب خطير في النظام العام، وكذلك بسبب الكوارث الطبيعية أو انتشار الأمراض السارية الخطيرة، أو في حال وجود أزمة اقتصادية حادة.

عاجل [#تركيا](#) | أردوغان: إعلان حالة الطوارئ ليس ضد الحرية بل من أجل ترسيخ التجربة الديمقراطية والحفاظ على الدولة وهو قرار في إطار الدستور

— نون بوست (@NoonPost) [July 20, 2016](#)

ويتم اتخاذ قرار إعلان حالة الطوارئ في الاجتماع الوزاري، الذي ترأسه رئاسة الجمهورية، ليقوم البرلمان بالصادقة عليه، ولا يمكن أن تتجاوز مدة إعلان حالة الطوارئ أكثر من 6 أشهر. وفي حال استمرار الظروف التي دفعت لإعلان حالة الطوارئ يحق لمجلس الوزراء أن يطلب من البرلمان تمديدتها على ألا تتجاوز مدة التمديد في المرة الواحدة أربعة أشهر، ويمكن إعلان حالة الطوارئ في عموم البلاد أو في مناطق معينة.

وبحسب القانون فإنه يحق للمواطنين الاستمرار في إدارة أموالهم وأموالهم والعمل، لكن يحق للدولة أن تحد أو تلغي الحقوق والحريات الأساسية. ويضمن القانون للأشخاص حق الحياة وحق الوجود المعنوي والمادي، ولا يمكن إجبار الأشخاص على التصريح بمعتقداتهم أو أفكارهم أو دينهم أو مذهبهم، وكذلك لا يمكن اعتبار أي شخص مذنباً من دون قرار من المحكمة. وتسمح حالة الطوارئ بإصدار مراسيم تشريعية تمتلك قوة القوانين ذاتها، وهذه المراسيم لا تخضع لمراجعة السلطات القضائية.

أردوغان: إجراءات الحكومة تعمل تحت مظلة القانون

كان أردوغان قبيل الخروج في مؤتمر صحفي بالأمس للإعلان عن فرض حالة الطوارئ، قد تحدث لفضائية الجزيرة كأول قناة عربية تجري حوارًا مع الرئيس التركي عقب محاولة الانقلاب الفاشلة.



أقر الرئيس التركي للجزيرة بأنه تم حتى الآن توقيف 9004 أشخاص عن العمل واعتقال 1933 آخرين، مؤكداً أنه مع ذلك لم يحسم الأمر بعد، وأن المعتقلين قد يصرحون بأسماء متورطين آخرين أثناء التحقيق

كما أصر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إعلان إن حكومته تحرص على أن تكون جميع إجراءاتها في إطار القانون، وأضاف أنه إذا أقر البرلمان تطبيق الإعدام فسيوافق عليه، متهمًا الانقلابيين بتأليه الداعية فتح الله غولن.

وفي اللقاء، قال أردوغان للجزيرة إن محاولة الانقلاب بدأت في الليل أثناء قضائه إجازته في فندق بمدينة مرمريس، مضيفًا "تلقيت الخبر الأول من صهري، ولم أصدق الخبر في البداية، لكن التطورات أثبتت صحته".

وأوضح أنه اتصل بمستشار المخابرات الوطنية لبحث سبل مواجهة الانقلاب، وأنه أجرى عدة اتصالات لعقد مؤتمر صحفي يطالب فيه الشعب بالتحرك والنزول إلى الميادين العامة، لافتاً إلى أنه تولى منصبه بناء على أصوات 52% من الشعب، فلا ينبغي عزله إلا برضا الشعب، وهو الأمر الذي دفع الشعب للاستجابة إلى طلبه بالنزول فوراً.

وأكد أردوغان أنه انتقل إلى ضلمان على متن مروحية ثم إلى إسطنبول، وأنه واجه خلال تلك الرحلة صعوبات عديدة، إلا أن الأمور أصبحت تحت السيطرة كلياً خلال 12 ساعة.

ومن داخل المجمع الرئاسي في أنقرة، قال الرئيس التركي إنهم اكتسبوا من التجارب السابقة خبرة جيدة في التصدي لمحاولات الانقلاب، معتبراً أن تصريحات العديد من المسؤولين -مثل قائد الجيش

الأول والمدعي العام - كان لها دور في دعم السلطة الشرعية.

كما قال أردوغان إنه ربما كانت هناك ثغرة في جهاز المخابرات، وإنه لو كان يعمل بشكل جيد لما تولدت "الخلية الإرهابية" التي حاولت الانقلاب، مؤكدا في الوقت نفسه وجود ثغرات في كل الأجهزة الاستخباراتية حول العالم حيث تقع عمليات إرهابية عديدة.

اعتبر أردوغان أن إعادة عقوبة الإعدام بيد الشعب وأن الشعب يريد ذلك، وأضاف أنه إذا اتخذ البرلمان قرارا بتطبيق عقوبة الإعدام فسيوافق عليه فوراً.

وفيما يتعلق بإسقاط الطائرة الروسية، قال أردوغان إنه لم يتبين بعد هل كان إسقاطها مرتبطاً بالمجموعة الانقلابية، لكنه أكد أن الطيارين المسؤولين عن ذلك يخضعان حالياً للتحقيق، وأن القضاء سيكشف الحقيقة.

#تركيا | #أردوغان: الطياران اللذان اسقطا الطائرة **#الروسية** لم يتلقيا أوامر من جماعة **#غولن**، لكن هناك شكوك بضلوعهما بمحاولة الانقلاب الفاشلة

— نون بوست (@July 20, 2016 NoonPost)

واتهم أردوغان في حديثه جماعة فتح الله غولن المصنفة إرهابياً داخل تركيا أكثر من مرة بالضلوع في العملية الانقلابية، مشدداً على أن التصدي لها لا يعني القضاء على المنظمة بشكل كامل، وإن القضاء على المحاولة لن يكون النهاية أيضاً فربما تكون هناك مخططات أخرى.

شاهد | فتح الله **#غولن**، المطلوب الأهم لدى **#تركيا** والمتهم بتخطيط الانقلاب.. فمن يكون هذا الرجل؟ pic.twitter.com/1h54qZ8nnG

— نون بوست (@July 20, 2016 NoonPost)

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/12952>